حسين والتمثيل الفلسطيني، وبين الانتقالية والشمولية، وبين طروحات الماضي ومستجدات الوقائع الجديدة، وبين وزن الانتفاضة العملي واللغط السياسي الذي يحدق بها، تبرز المصطلحات الاميركية الجديدة في قاموس البحث في حل للمشكلة الفلسطينية، بالذات، وأزمة الشرق الاوسط، بشكل عام: «مـزيج جديد» لسبل السلام، والقبول العربي «بالالتزام» بالبحث في النزاع مع اسرائيل بدلاً من الاصرار السابق على «ضمانات» الحل النهائي لمثل هذا البحث؛ و«الحكم الذاتي» كمرحلة انتقالية مع نفض وصمة «كامب ديفيد» عن فكرة «الحكم الذاتي»؛ والبحث عن قيادات فلسطينية محلية مكمّلة لمنظمة التحرير، وليست بديلاً منها. كل هذه مصطلحات جديدة تستخدم في قاموس عملية البحث عن «لبّ» وعن «اطار» للسلام في الشرق الاوسط.

هناك، اذاً، مسلّمة صريحة بالتركيز على «الاجراءات المرحلية» و«الحل النهائي»؛ وهناك مسلّمة ضمنية بأن بينهما «فجوة»، وانها غير مستحبة، وبالتالي لا بد من «تجسيرها»؛ وهناك مسلّمة ضمنية أخرى، وهي ان تجسير الفجوة ينطوي على خير عميم لمختلف الاطراف المعنيّة بالنزاع في المنطقة.

ولا ريب، في ان الجسر الدولي هو الاكثر ثباتاً وتماسكاً في مفاصله، مقارنة بالجسور الاقليمية الاخرى، ذلك ان الدول التي تسنده هي أكثر قوة وتسييساً في ادارة الصراع ومستقبلياته، والفارق هو ان الجسر الدولي يمارس تفتيشاً دقيقاً على الحمولة الفلسطينية: ماذا يسمح له بالمرور ؟ وماذا يلقى به على الجسر ؟

غير ان هناك ضعفاً بيّناً ينتاب مفاصل الجسر العربي في تجسير «الفجوة». فأي تجسير ممكن في غياب مشروع عربي حقيقي في غياب الحد الادنى من التضامن العربي الذي تكوّنت أجنّته في «قمة الوفاق والاتفاق» في عمّان، وفي قمة الجزائر؛ في شلل مؤسسات الجامعة العربية شبه الكامل؛ في غزو التيار الديني لمعاقل العروبة؛ في تدهور العلاقات العربية؛ في استقواء بعض الاطراف العربية بقوى غير عربية، اقليمية ودولية ؟ من هنا يبدو الموقف العربي عاجزاً عن استغلال معطيات الوفاق الدولي، اضف الى ان حسابات المصالح القطرية الضيّقة، بدأت تأخذ، عند بعض العرب، شكل المناورة في القضية الفلسطينية، من أجل لعب ادوار اقليمية، امّا بتفعيل امتداداتها داخل م.ت.ف. أو بالمعاداة، جهاراً، لمجرد ان يبحث الفلسطيني بينه وبين نفسه في مسألة خياراته ومصيره.

واذا ما كان الصراع التاريخي الدائر، الآن، هو بين تطبيقات قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وموقف التضامن العربي ممثلاً بنصوص مؤتمر قمّة فاس ١٩٨٢، فان حاصل طرحهما رياضياً من بعضهما يعني استبعاد م.ت.ف. واستبعاد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وهذا، بدوره، يدفع الى القول ان المنطقة ستعيش «المرحلة الانتقالية» على تفاعلات المساعي السوفياتية الهادفة الى اعادة ضخ الدماء الساخنة في شرايين اللجنة الخماسية التي تضمّ دول الطوق ومنظمة التحرير، لتغييب ما أمكن من سلبيات نتائج اتفاقيتي كامب ديفيد، وكقوة موازنة للحل الاميركي المنفرد في المنطقة.

لهذه الاسباب، ودون ان نقلّل من أهمية أي منها، فان المعيار الاهم في هذه المرحلة سيكون محصلة لأهم ثلاث علاقات أساسية بين م.ت.ف. وكل من سوريا والاردن ومصر، والتي ستقرِّر، في المدى المنظور، والى حد بعيد، شكل «التضامن العربي»، وربما تقرِّر، كذلك، بنوداً عديدة في مفكرة القمة العربية المقبلة، خصوصاً وان المطلوب، عربياً، في هذه المرحلة، هو الاتفاق على موقف موحّد للمؤتمر الدولي، وطبيعة التحرك العربي المشترك باتجاهه.